

## قرار

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

في شخص ممثلها القانوني مقرها  
الكائن مكتبه ،

المدّعية: شركة  
نائبها الأستاذ

### من جهة،

في شخص ممثلها القانوني، مقرها

والمدّعى عليها: "الشركة

،

### من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على عريضة الدّعى المقدّمة من قبل السيّد ، وكيل  
شركة والمرسمة بكتابة مجلس المنافسة تحت عدد 151401 بتاريخ 11 سبتمبر  
2015 والرّامية إلى مقاضاة المدّعى عليها من أجل ما بدر منها من ممارسات ذلك أنّها سعت  
إلى مضايقتها منذ دخولها للسّوق المحليّة من خلال قيامها بالتّخفيض في سعر قارورة الشيشة  
المسمّاة "تشاك 32" من ثمن خمسة دنانير (5) للقارورة الواحدة سنة 2009 إلى دينار وثمانمئة  
مليم (1.800) سنة 2015، ممّا أدّى إلى إفلاسها وعجزها عن خلاص أجره عمّالها ومعالم  
بالكهرباء والغاز والماء وغيرها من الإلتزامات، خاصّة وأنّ كلفة تصنيع هذه القارورة تبلغ  
ديناران وخمسمائة مليم (2.500).

واعتبرت العارضة أنّ الغاية من قيام المطلوبة بالتخفيض في أسعارها هو دفعها إلى إعلان إفلاسها وغلقها نهائيا لتنفرد بالسوق المحلية وتحتكر القطاع. ورغم قيامها بعدد المحاولات قصد الوصول إلى حلّ يرضي الطرفين للعمل بمنافسة شريفة بينهما من خلال عقد جلستين و إبرام اتفاقية عن طريق محامي إلا أنّ المطلوبة لم تلتزم بما تمّ الإتفاق بشأنه، لذا فهي تطلب إلزامها بالكفّ عن ممارساتها وتخفيضها المفرط لأسعار بيعها خلافا لقانون المنافسة والأسعار.

وبعد الإطّلاع على التقرير المدلى به من نائب شركة الأستاذ بتاريخ 23 سبتمبر 2019 والذي أبرز فيه تعمد المدعى عليها الإفراط في التخفيض في الأسعار من خلال تدحرج سعر قارورة الشيشة عند البيع من 5000 مليم سنتي 2009 و 2010 إلى حدود 2000 مليم وما دونه سنة 2015، رغم علمها بأنّ هذا التخفيض سيؤدي إلى إهتبار المدعية اقتصاديا باعتبار وأنّ بيع الإنتاج يقتصر على موسم الصيف. كما أشار إلى أنّ منوّبته قامت، إزاء عجزها عن تسديد فواتير الغاز وتوقّفها عن النشاط، بفسخ العقد المبرم مع الشركة لعدم الخلاص إلى حين تسديد ديونها.

كما أضاف نائب المدعية أنّه خلافا للمدعى عليها التي تتولى توزيع منتجاتها عبر مسلك تجارة التوزيع بالجملة فإنّ منوّبته تتولى التوزيع لتجار التفصيل والتجار المتجولين بما يحتملها أعباء وتكاليف إضافية على غرار مصاريف النقل.

كما اعتبر نائب المدعية أنّ توزيع الحصص السوقية بين الطرفين لا يتطابق مع الواقع باعتبار وأنّ المعطيات التي اعتمدها وزارة التجارة تشوبها عديد المغالطات وتتعلّق بعدم تصريح المدعى عليها بحجم إنتاجها الحقيقي وبأسعارها المطبّقة دون تكلفة الإنتاج بسبب تهرّبها الضريبي وكذلك بسبب التلاعب بعدّادات الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

كما أشار إلى أنّ المدعية قامت، إزاء هذا الوضع، بعقد اتّفاق مع المدعى عليها سنة 2014 تتولى بمقتضاه هذه الأخيرة إقضاء كامل إنتاجها على أن لا تقلّ الكميّة عن 400 قارورة يوميا، إلا أنّها لم تلتزم بما تمّ الإتفاق عليه.

لذا فهو يطلب، بناء على ما سبق، القضاء بصفة أصلية بإدانة المدعى عليها وتسيط العقاب عليها من أجل تعمدها الإفراط في التخفيض في الأسعار بما من شأنه أن يهدد التوازن العام للسوق وكذلك من أجل حدّ منوّبه للدخول للسوق والحدّ من إنتاجها طبقا لاحكام الفصل 5 من القانون المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار واحتياطا إرجاع القضية لطور التحقيق.

وبعد الإطّلاع على ملحوظات مندوب الحكومة المؤرّخة في 15 جويلية 2019، في الرّد على تقرير ختم الأبحاث.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرّخ في 29 جويلية 1991 المتعلّق بالمنافسة والأسعار المنّح والمنتمّ بالتّصوص اللاحقة له وآخرها القانون عدد 60 لسنة 2005 المؤرّخ في 18 جويلية 2005.

وعلى القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بالتّنينم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الإطّلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملفّ.

وبعد الإطّلاع على ما يفيد استدعاء الطّرفين بالطّريقة القانونيّة لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 12 سبتمبر 2019، وبها تلا المقرّر السيّد

الأبحاث، وحضر الأستاذ نائب المدّعية شركة وطلب إرجاع

القضيّة إلى طور التحقيق وتمكينه من أجل للرّد على تقرير ختم الأبحاث ولتقديم المؤيّدات على صحّة السند التي تأسّست عليه الدّعوى، ومكّن من ذلك على أن لا يتجاوز مدّة عشرة أيّام من تاريخ الجلسة، ولم يحضر من يمثّل المدّعى عليها ووجّه إليها الإستدعاء.

وتلت مندوب الحكومة السيّدة ملحوظاتها المظروفة نسخة منها بالملفّ.

إثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالقرار بجلسة يوم 3 أكتوبر

.2019

وبها وبعد المفاوضة القانونيّة صرّح بما يلي:

## من حيث الشكل :

حيث قدّمت الدّعى مّن له الصّفة والمصلحة وفي الآجال القانونيّة. لذا تعيّن قبولها من هذه النّاحية.

## من حيث الأصل:

### I - دراسة السّوق:

أوّلا: السّوق المرجعية:

### 1 - تحديد السّوق المرجعيّة:

حيث تعلقّ النزاع المائل بسوق صناعة وترويج قوارير الشيشة ( Bouteille de ) (Chicha).

وحيث تتمّ صناعة قوارير الشيشة بالإعتماد على المراحل التّالية:

- فرز مادّة البلّور وتنظيفه ثمّ تهشيمه إلى قطع،
- إضافة مادّة "carbonate de soude" ودمجها مع مادّة " nitrate de potasse" ومادّة رمل الكوارتز ومادّة البلّور،
- وضع هذه التركيبة في فرن تصل حرارته المئويّة إلى 1300 درجة لمُدّة 12 ساعة،
- إستخراج البلّور من الفرن ووضع القوارير في قالب،
- التسخين وتحضير قوارير الشيشة،
- التزويق واللفّ.

### 2 - هيكلّة السّوق المرجعيّة:

#### 1.2 - من حيث العرض:

وحيث تبينّ وفقا لتقرير وزارة التجارة الوارد على المجلس بتاريخ 15 فيفري 2016 بخصوص موضوع القضيّة الرّاهنة، أنّ مؤسّستان تنشطان في قطاع تصنيع وترويج قوارير الشيشة بالسّوق التونسيّة وهما :

- "الشركة" " " "Société"،

شركة " " سابقا، وهي شركة ذات مسؤوليّة محدودة أحدثت منذ 2010، يبلغ رأسمالها 72.000 دينار تونسي، مقرّها الاجتماعي بـ ، ومرسّمة

بالسجل التجاري تحت عدد

وتنشط وفقا لمضمون سجلها التجاري بقطاع صناعة الزجاج وصياغته وتزويق البلور.

- شركة " " ، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة أحدثت منذ 2008، يبلغ رأسمالها 190.000 دينار تونسي، مقرها الاجتماعي ومرسمة بالسجل التجاري تحت عدد

وتنشط وفقا لمضمون سجلها التجاري بقطاع صناعة صناعة البلور والتزويق.

### ■ صناعة وترويج قوارير الشيشة من حيث حجم المبيعات:

الوحدة: دينار

2015	2014	2013	2012	2011	المؤسسات المصنعة
234.000	208.000	187.200	97.250	187.200	شركة " "
-	-	46.126	24.575	20.435	الشركة
-	-	233.326	121.825	207.635	حجم السوق الإجمالي

المصدر<sup>1</sup>

### ■ صناعة وترويج قوارير الشيشة من حيث الحصص السوقية:

الوحدة: نسبة مئوية %

2015	2014	2013	2012	2011	المؤسسات المصنعة
-	-	80.23	79.82	90	شركة " "
-	-	19.76	20.17	10	" الشركة "

### ■ أهمّ العلامات التجارية لقوارير الشيشة المروّجة بالسوق التونسية :

حيث لا توجد علامة تجارية محدّدة لأصناف منتجات قوارير الشيشة، غير أنّه يتمّ

ترويج هذه الأخيرة عموما ضمن التسميات التالية:

- "آلادان" "Aladin"،

- "نوال" "Noel"،

- "جيجي" "Jiji"،

- "باتيلها" "Batiliha"،

- "أنزاسا" "Anzasa"،

- "بومي" "Bombé"،

<sup>1</sup> - تقرير الإدارة العامة للمنافسة والأبحاث الاقتصادية، وزارة التجارة، المرسّم بكتابة مجلس المنافسة تحت عدد 76 بتاريخ 15 فيفري 2016.

- "تشاك" "Tchèque"،

- "بيراميد" "Pyramide"،

■ طبيعة سوق تصنيع وترويج قوارير الشيشة :

- بخصوص الدّخول لسوق تصنيع وترويج قوارير الشيشة ونظام الأسعار المعتمد:

حيث يخضع تصنيع وإنتاج قوارير الشيشة بمختلف أصنافها إلى نظام حرّية الأسعار عند الإنتاج أو التوزيع، ضرورة أنّ هذه المادّة غير مدرجة بالقوائم المتعلّقة بنظام المصادقة الإدارية على الأسعار (عند الإنتاج أو التوزيع) الملحقة بالأمر عدد 1996 لسنة 1991 المؤرخ في 23 ديسمبر 1991 المتعلّق بالمواد والمنتجات والخدمات المستثناة من نظام حرية الأسعار وطرق تأطيرها المنفّح والمتّم بالتّصوص اللاحقة له وآخرها الأمر الحكومي عدد 307 لسنة 2015 المؤرخ في 1 جوان 2015.

وعليه فإنّ أسعار هذه المنتجات تحدّد بكل حرّية باعتماد المنافسة الحرّة ووفقا لقاعدة العرض والطلب.

- بخصوص أسعار قوارير الشيشة المطبقة بالسّوق المرجعية:

• الأسعار المطبّقة عند الإنتاج: أسعار البيع بالمصنع

حيث تختلف أسعار بيع هذه المنتجات باختلاف أصناف القوارير حسب تسمياتها التجارية كما هو مبين أعلاه.

وحيث يبيّن الجدول التّالي الأسعار الدنيا والأسعار القصوى المطبّقة من قبل الشّركتين النّاشطتين بالسّوق بالإعتماد على مختلف الفواتير المضمّنة بمظروفات ملفّ القضيّة.

الوحدة: مليم / قارورة واحدة

شركة " "		الشركة		
الأسعار المطبّقة				
أقصى سعر	أدنى سعر	أقصى سعر	أدنى سعر	
-	-	5400	2000	2013
15000	4500	3280	2000	2014
2000	2000	5500	2400	2015

• أسعار البيع المطبقة عند التوزيع على مستوى الجملة:

حيث يبيّن الجدول التالي مختلف الأسعار المطبقة بوجه عام عند الشراء وعند البيع بالجملة للمدّة الفاصلة بين 2010 و 2015 وذلك وفقا لتصريحات مختلف الفاعلين بالسوق المرجعيّة بناء على محاضر سماع تمّ تحريرها من قبل أعوان المراقبة الإقتصادية بوزارة التجارة.

الوحدة: مليون / قارورة واحدة

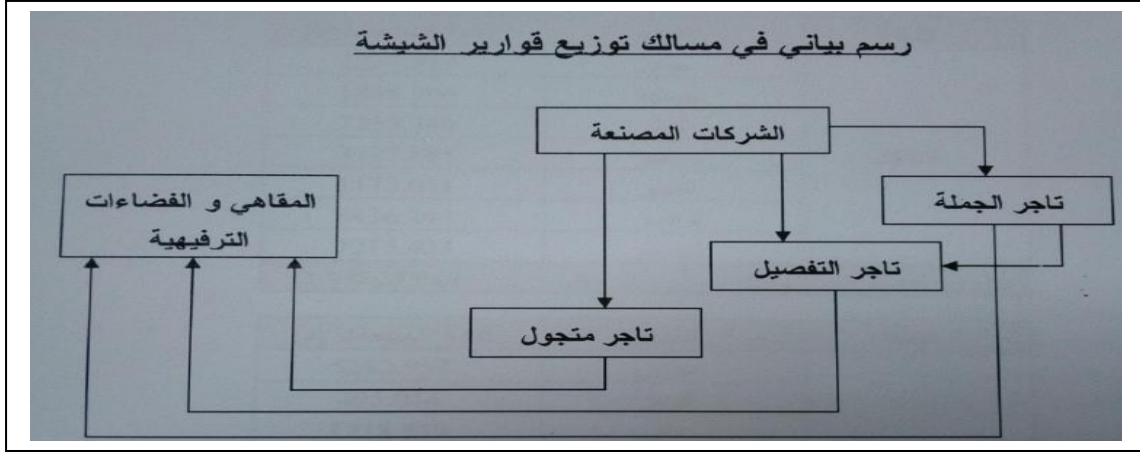
أسعار الشراء والبيع بالجملة حسب المزود وحسب الجهة الجغرافية						
تجار الجملة		شركة " "		"الشركة"		
سعر البيع بالجملة	سعر الشراء	سعر البيع بالجملة	سعر الشراء	سعر البيع بالجملة	سعر الشراء	
-	-	-	3500 - 3000	-	5000 - 3000	سوسة
-	-	7000 - 5000	4500 - 2000	6000 - 5000	3000 - 2000	المنستير
5000 - 3000	4000 - 2000	-	-	-	-	قابس
-	-	-	-	5000 - 4500	7000 - 2000	صفاقس
				4000 - 3000	4500 - 3280	القنيطرة

2.2 - من حيث الطلب:

حيث يصدر الطلب على مادّة قوارير الشيشة في العموم عن الباعة بالجملة والباعة بالتفصيل لتجهيزات المقاهي وعن أصحاب المقاهي والفضاءات الترفيهية وعن المستهلكين العاديين.

وحيث تقوم كلّ من المدّعية والمدّعى عليها بتوزيع منتجاتهما من قوارير الشيشة لدى تجار الجملة وتجار التفصيل المتدخلين خاصّة في قطاع تجهيزات المقاهي والفضاءات الترفيهية.

مسالك التوزيع	
تجار التفصيل لتجهيزات المقاهي والتجار المتجولين	شركة "
تجار الجملة بكل من: تونس العاصمة - صفاقس - قابس - جربة - نابل.	" الشركة



## II - عن الممارسات المثارة:

حيث تعيب المدّعية على المدّعي عليها "الشركة" "تعمّدها" التخفيض في سعر قارورة الشيشة من ثمن خمسة دنانير (5) للقارورة الواحدة سنة 2009 إلى دينار وثمانمائة مليم (1.800) سنة 2015، بما يجعله دون مستوى سعر كلفة التصنيع بغاية دفعها إلى إعلان إفلاسها وانقطاعها عن النشاط لتنفرد بالسوق المحليّة وتحتكر القطاع، ومن ثمة التّرفيع مجدّداً في أسعار هذا المنتج، وهي ممارسات محلّلة بالمنافسة على معنى أحكام الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار.

وحيث اقتضى الفصل 5 من القانون عدد 64 لسنة 1991 المؤرّخ في 29 جويلية 1991 المتعلّق بالمنافسة أنّه "يمنع عرض أو تطبيق أسعار مفرطة الإنخفاض بصفة تهدّد توازن نشاط اقتصادي ونزاهة المنافسة في السّوق".

وحيث استقرّ فقه قضاء مجلس المنافسة على اعتبار "أنّ الأسعار مفرطة الإنخفاض هي تلك التي لا تنعكس فيها مقوّمات السّعر الحقيقيّ الذي يجب أن يشمل الكلفة القارّة والكلفة المتغيّرة وهامش الرّبح، والتي من شأنها أن تؤوّل إلى إزاحة المنافسين وتعطيل قواعد المنافسة في السّوق".

وحيث تطلّب التّحقيق في هذا الجانب الرّجوع إلى كلفة إنتاج قوارير الشيشة المعتمدة من قبل طرفي القضية.

وحيث تبين بالرّجوع إلى أوراق الملفّ أنّ تكلفة إنتاج القارورة الواحدة يقدر بـ 2000

مليم.

وحيث تمّ اعتماد كلفة إنتاج المدعيّة كمعيار لتحليل مدى اعتبار أسعار بيع المدعى عليها أسعار مفرطة الإنخفاض.

وحيث تولى أعوان المراقبة الاقتصادية بوزارة التجارة بطلب من المجلس معاينة أسعار بيع قوارير الشيشة لدى المدعى عليها إنطلاقاً من المصنع وكذلك الشّان لأسعار شراء هذه المادّة من قبل حرفائها من تجّار الجملة وتجار بيع مستلزمات المقاهي.

حيث يلخص الجدول التّالي أسعار البيع المضمّنة بالفواتير التي تمّ معاينتها لدى الشركة "

السنة	أسعار البيع (مليم)	عدد المؤيد المضمّن بتقرير وزارة التجارة
2013	3280	08
	2200	
	2000	
	5400	
2014	3280	09
	2000	
	3000	
2015	3000	10
	4000	
	5420	
	3280	
	2400	
	3800	
	5500	

وحيث يخلص من المعطيات المضمّنة بالجدول أعلاه أنّ أسعار بيع القارورة الواحدة إنطلاقاً من المصنع ترواحت بين 2000 مليم كأدنى سعر و5400 مليم كأقصى سعر خلال سنة 2013، وبين 2000 مليم كأدنى سعر و3280 مليم كأقصى سعر خلال سنة 2014، وبين 2400 مليم كأدنى سعر و5500 مليم كأقصى سعر خلال سنة 2015، سنة قيام المدعيّة بدعوى الحال.

وحيث تمّت معاينة أسعار الشّراء المنجزة لدى مختلف حرفاء المدعى عليها المنتصبين بكلّ من سوسة والمنستير والقيروان وشفابس وقابس، وتبيّن ما يلي:

الجهة الجغرافية	التاجر	أسعار الشراء (مليم)	تاريخ المعاينة
سوسة	شركة	5000	4 نوفمبر 2015
	محل لتجارة مستلزمات المقاهي بالجملة ع.د	3800 - 3000	4 نوفمبر 2015

9 نوفمبر 2015	2500 - 2000		المنستير
28 أكتوبر 2015	3000		
4 نوفمبر 2015	2000		قابس
2 نوفمبر 2015	4000 - 2200	شركة	صفاقس
4 نوفمبر 2015	3500 - 2000	محل لتجارة	
12 نوفمبر 2015	5000 - 3500	محل لبيع قوارير ومستلزمات الشيشة بالتفصيل م.ق	القبروان
10 نوفمبر 2015	4500 - 4000	محل لبيع قوارير الشيشة بالتفصيل ح.ب	

وحيث يبرز ممّا جاء بالجدول أعلاه أنّ أسعار بيع القارورة الواحدة لحرفاء المدّعى عليها من تجار الجملة وتجار التفصيل المنتصبين بالمناطق المشار إليها لا تقلّ في أقصى الحالات عن 2000 مليم، وهو ذات سعر كلفة إنتاج القارورة الواحدة المطبّق من قبل المدّعية، ممّا ينتفي معه القول بوجود بيع بأسعار مفرطة الإنخفاض كما جاء في عريضة الدّعى.

وحيث طالما ثبت من التّحقيق تجرّد إدّعاءات المدّعية بخصوص ما نسبته للمدّعى عليها من ممارسات، فقد تعيّن التّصريح برفض دعوها.

ولهذه الأسباب:

قرّر المجلس: رفض الدّعى أصلا.

وصدر هذا القرار عن الدّائرة القضائيّة الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد رضا بن محمود وعضوية السّادة محمّد العيادي والخموسي بوعبيدي وخالد السلامي والسّيّدة سندس بالشيخ.

وتلي علنا بجلسة يوم 3 أكتوبر 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيّدة يمينة الزّيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزّيتوني

رضا بن محمود